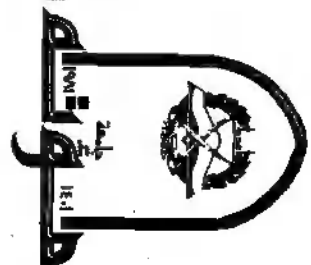




المجلة العلمية
Jurnal Ilmiah

ISSN 1021-6804



الجلد (١٧) العدد (٨) ٢٠٠٢

المجلة

للبحوث والدراسات

مجلة علمية محكمة ومؤرخة

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

تصدر عن

جامعة مؤتة

حكم إسقاط دين المدين الممسر واعتباره من الزكاة

علي الزقيلي

قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة، جامعة موزة

ملخص

من خلال عرض آراء العلماء وأدلتهم في مسألة إسقاط دين المدين الممسر واعتباره من الزكاة تبين أن الرأي القائل بالجواز هو الراجح مراعاة لقاصد الشريعة في رفع ثقل الدين عن المدين، وإبراء ذمته التركي من حق الله، بشرط أن يكون المدين الممسر ممن يستحق الزكاة، فلا يجوز إسقاط دين المدين الممسر من الزكاة إذا كان كافرًا، أو أصلًا، أو فرعًا، أو زوجًا، أو زوجة.

Abstract

This research surveys the various opinions of Islamic jurists concerning the abrogation of a debt when an indebted person suffers from financial difficulties. It is found that by considering this abrogation to be a form of Zakat is a favored opinion that serves the purposes of our Sharia's in releasing the indebted person of his commitments and the creditor of Allah's rights. These purposes are served if the indebted person deserves Zakat.

أن يكون التقدير: إنا الصدقات مضمونة للقراء كقول مالك، أو مملوكة للقراء كقول الشافعي، لكن الأول متعين لأنه تقدير يكتفي به في المرفوضين جميعاً يصبح تلقى (اللام) به (وفي) ممّا، فيصبح أن تقول: هذا الشيء مضمون في كذا وكذا، بخلاف تقديره مملوكة فإنه إما يلزم مع اللام، وعند الانتهاء إلى (في) يحتاج إلى تقدير مضمونة ليلزم بها، فتقديره من اللام عام الصلح شامل للصحة بمعنى (

ودعيب الشوكاني) (٢٠) إلى أن "اللام" لام العاقبة لا تدل على التملك.

ليكون لم عدوياً وحزناً (١٢)، ولا العاقبة لا تدل على التملك.

وعلى هذا الخلاف المتقدم ظهرت لنا مسائل عديدة ومتنوعة، منها على سبيل المثال: هل يجوز شراء الأصلحة للصبي من الزكاة؟ هل يجوز إنشاء المدارس من الزكاة؟ (١٠٠٠) الخ.

ولكن المسألة التي أريد أن أبحثها هنا هي مسألة يكثر السؤال عنها بالصيغة التالية: (هل يجوز إذا كان في دين على شخص فقير أن أسقط عنه هذا الدين وأعيده من الزكاة؟).

هذا المسألة آخرها بحثاً في تحت عنوان:

(حكم إسقاط دين الدين المسموع واعتباره من الزكاة).

وقد جاءت حقيقته على النحو التالي:

التمهيد: تعريف مصطلحات البحث باختصار.

المطلب الأول: آراء العلماء وأئمتهم في إسقاط دين الدين المسموع من الزكاة.

الفرع الأول: الجيزون وأئمتهم.

الفرع الثاني: المالكون وأئمتهم.

الفرع الثالث: مناقشة أدلة الجيزون.

الفرع الرابع: مناقشة أدلة المالكون.

الفرع الخامس: الرأي الرابع.

المطلب الثاني: شروط إسقاط دين الدين المسموع من الزكاة.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله وآله وبعد، فقد قال الله تعالى:

(إنا الصدقات للقراء والساكنين والمسلمين عليها والمولوة قلوبهم وفي الرقاب والغارمون وفي سبيل الله وإن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) (١).

فهذه الآية حددت أصحاب الزكاة، ولم تحدد كيفية صرف الزكاة وتوزيعها على أصحابها، لذا فإن العلماء اختلفوا في كيفية صرف الزكاة، ولم يسل سبب الخلاف راجع إلى "اللام" في قوله تعالى: "أنفها الصدقات للقراء.....".

فلهذه الخلفية (٢) وجمهور الشافعية (٣) وجمهور الحنابلة (٤) إلى أن "اللام" لام التملك، فلا يجوز في صرف الزكاة إلا الإعطاء والتفويض.

ودعيب المالكية (٥) وابن تيمية (٦)، (٧) إلى أن "اللام" لام التملك في الأصناف الأربعة الأولى فقط، وهم: "الغنائم، المساكين، المسلمين عليها، المولوة قلوبهم".

ولا يشترط التملك في الأصناف الأربعة الأخرى، وهم: (في الرقاب، الغارمون، في سبيل الله، ابن السبيل).

لأن "في" ظرفية فلا تصرف الزكاة إليهم بل إلى جهات الحاجات المحتاجة في الصفات السببية لأجلها استحقاقهم الزكاة، لذلك قال ابن المنذر (٨) معلقاً على قول الرخصي: "بأن قلست: لم عدل على اللام إلى "في" في الأربعة الأخيرة؟... الخ).

قال: وقال أحمد (٩): وثم سر آخر هو أظهر وأقرب، وذلك أن الأصناف الأربعة الأولى مملوكة لها عساه يدفع إليهم وأن ما أخذونه ملكاً، فكان دخول اللام لاحقاً لهم، وأما الأربعة الأخرى فلا يملكون ما يصرف نحوهم، بل ولا يصرف إليهم، ولكن في مصالح تتعلق بهم، فإلّا الذي يصرف في الرقاب إنما يتناوله السادة الأكثرون والبايعون فليس نصيبهم مضموناً إلى أيديهم حتى يصرف عن ذلك بالأمر المسموع بملكهم لا يصرف نحوهم، وإثما هم حال هذه الصروف والصلحة المتحققة به، وكذلك الغارمون إنما يصرف نصيبهم لأرباب ديونهم تخليصاً لديونهم لا لهم. وأما سبيل الله فواضح فيه ذلك، وأما ابن السبيل فكانه كان مندوباً في سبيل الله، وإثما أورد بالذكر تنبيهاً على خصوصيته مع أنه يجرد من الطرفين جميعاً وعقله على الخروج باللام ممكن ولكن على القريب منه أقرب، والله أعلم. وكان جدى أبو العباس أحمد بن فارس النقيع الوزير استعيط من تدارس الطرفين اللذين وجهاً في الاستدلال لذلك على أن القرض يملك الصرف واللام لذلك لا الملك، فيقول متعلق بالمبار الواقع خيراً عن الصدقات عذوف فيعتن تقديره، فأمر

المصطلحات:

تعريف مصطلحات البحث باختصار.

أ. تعريف الإسقاط والفرق بينه وبين التعليل.

١- تعريف الإسقاط:

الإسقاط لغة: الإيقاع والإقحام (٣٦).

الإسقاط اصطلاحاً: عرفه جمهور الفقهاء: إزالة الملك أو الحق لا إلى مالك ولا إلى مستحق (٣٧).

عرفه أحمد أبو سنة: إزالة الحق بحيث لا يكون له مستحق (٣٨).

وعرفه هاني طحيحات: إزالة الحق الثابت لغير مستحق بعوض أم بغير عوض (٣٩).

والمتن في هذه التعريفات يجد أن أخرج هذه التعريفات هو التعريف الأخير، لأن هذا التعريف يبين أن الإسقاط يراد الحق وبقيته بحيث لا يعود له مستحق آخر يكون له حق المطالبة به، وبين أن الإسقاط لا يكون إلا لغير ثابت، وأنه قد يكون بعوض أو بغير عوض، وهو تعريف يصدق بعوضة على كل الإسقاطات مهما اختلفت مسبباتها سواء ما كان في مجال المساملات، كالتبعية والإحصاء، والشفعة، أو في مجال أحكام الأسرة، كالزواج والطلاق والنفقة، أو في مجال العقوبات، أو في غير ذلك من أبواب الفقه المختلف (٤٠).

٢- تعريف التعليل:

التعليل لغة: مصدر ملكه الشيء، إذا جعله ملكاً له، وفعله التلاني، ملك، وتلك الشيء احضاره قادراً على الاستبعاد به، والملك إحواء الشيء والقدرة على الاستبعاد به (٤١).

واصطلاحاً:

- عرفه الخليلي:

أ- قدرة يثبتها الشرع ابتداءً على التعريف إلا ما لا (٤٢).

ب- اتصال شرعي بين الإنسان وبين شيء يكون مثلاً لتعريفه فيه وحاجراً عن تعريف الغير (٤٣).

- عرفه المالكي:

أ- حكم شرعي مقدر في العين أو المنفعة يقتضي تكوين من يضاهي إليه من انتفاعه بالملوك والصور من عنه من حيث هو كذلك (٤٤).

ب- استحقاق التعريف في الشيء بكل أمر جائز فضلاً أو حكماً لا يباين (٤٥).

- سوره الشافعية: معنى مقدر في المحل يعتمد المكنة والتعريف على وجه يعني التبعة والزام (٤٦).

المقدمة:

هذه المسألة تنازها العلماء قديماً في مؤلفاتهم بصورة معتبرة، فمما دفعني سبيل المثال تحدثت عنها الكاساني (١٣) في كتابه بدائع الصنائع (١٤) والماردي (١٥) في كتابه الملهي (١٦) والسيوري (١٧) في كتابه المجموع (١٨) والخطيب (١٩) في كتابه مواهب الجليل (٢٠)، والبهوتي (٢١) في كتابه كشف القناع (٢٢).

وتنازها أيضاً المحققون في كتبهم بصورة معتبرة، فمما سبيل المثال تحدثت عنها الترمذاني في كتابه فقه الزكاة (٢٣).

وتنازلها مبرورة الفقه الإسلامي - الكويت، (٢٤) ومبرورة بيت الزكاة - الكويت (٢٥) بصورة معتبرة جداً إلا أن العلماء لم يستقيموا أدلة هذه المسألة جميعها، وإنما تنازها كل واحد حسب وجهة نظره.

موضوع البحث:

إن منهج البحث يقوم على الفقه النازح من خلال عرض آراء العلماء وأدلتهم ومناقشتها نقاشاً قسماً وصولاً إلى الرأي المراجع.

كما أنني سأضيف لهذه المسألة، بعض المسائل التي في اعتقادي قد تروى البحث من خلال شروط إسقاط دين المدين من الزكاة، ومن هذه المسائل:

أ- إذا كان الدين مجهول يجوز إسقاط دينه من الزكاة.

ب- إذا كان الدين أصلاً أو فرعاً أو زوجاً.

ج- إذا كان الدين ميتاً.

كما أنني لن أعرض في بعض المسائل التي قد يترجم القارئ أنها تدخل في المسألة التي أقوم بمحسها، ومن أمثلة ذلك:

أ- إذا كان له دين على فقير قيمة ألف دينار، فأعطى الفقير خمسة وعشرين ديناراً ثم أخذها منه قضاء عن دينه، فهذا جائز، لحصول التعليل.

أ- إذا كان له دين على الفقير قيمة ألف دينار وله دين على آخر بقيمة خمسة وعشرين ديناراً، فصدق بالقيمة والمشرين ديناراً على من هي عليه نازهاً عن زكاة الألف دينار.

ب- إذا كان له دين على فقير قيمته ألف دينار فوفيه الألف دينار عن الزكاة.

ج-تعريف الدين:

- الدين لغة: جاء في مختار الصحاح: رجل مدين كثير ما عليه من الدين (٤٦).
واسطلاحاً: من لزم في ذمته حق مالي للغير (٤٧).

د-تعريف الإحصار:

الإحصار لغة (٤٨) مصدر أحصر، والمحصرة اسم المصير، قال تعالى: "وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة" (٤٩).

والعسرة قلة ذات اليد، وكذلك الإحصار وأحصر الرجل فهو محصر صار ذا عسرة وقلة ذات يده وقيل: الفقر.

والعسر تقيض المرس. والعسر بالنضم وبضمين وبالتحريك -: من الإحصار ضد اليسر وهو الضيق والشدة والصعوبة. واصطلاحاً:

ع-تعريف الدين:

عرفه الحنفية (٥٠): عسر الإنسان عن أداء ما عليه من التزامات مالية.
عرفه المالكية (٥١): ضيق الحال من جهة عدم المال.

عرفه الشافعية والحنابلة (٥٢): عدم القدرة على النفقة أو أداء ما عليه حال ولا كسب. أو زيادة عسرة من دخله.

والناظر في هذه التعريفات يجد أن هذه التعريفات متفقة على معنى واحد وأن اختلاف الفاظهم وهمز: عسر الإنسان عن سداد الالتزامات المالية الثانية في ذمته.

إلا أن الإحصار قد يشمل العسر عن سداد الالتزامات المالية وغيرها من الحقوق الثانية في ذمته، فإنه يمكن تعريف الإحصار بأنه: عسر الإنسان عن أداء الحقوق الثانية في ذمته.

د-تعريف الزكاة:

- ١- الزكاة لغة (٥٤): بزد الزكاة في اللغة على عدة معانٍ أذكر منها ما يأتي:
- ١- التمام والزيادة، يقال زكا الرجح يركو زكاً وزكاً وزكاً وزكاً.
- ٢- الطهارة، قال تعالى: (قد أفلح من زكها) (٥٥)، أي طهرها من الأدناس.
- ٣- الإصلاح، قال تعالى: (ولو لا فضل الله عليكم ورحمته ما زكي منكم من أحد) (٥٦).
- ٤- التطهير، قال تعالى: (قد أفلح من زكها) (٥٧).
- ٥- الطهر، قال تعالى: (قد أفلح من زكي) (٥٨).
- ٦- المدح، قال تعالى: (فلا تزكوا أنفسكم) (٥٩)، أي لا تمدحوها.

أ- عرفة الحنابلة: القدرة على التصرف في الرقبة إلا المانع (٣٧).

وعرّفه الحنابلة: إحصار إنسان بحوله شرعاً الانتفاع والتصرف فيه وحده ابتلاءً إلا المانع (٣٨). من هذه التعريفات يضح لنا أن المالك استعاض أو علاقة يختص بها الإنسان بشيء، وموضوع هذا الاختصاص هو القدرة على الانتفاع والتصرف بهذا الشيء، وهذا الانتفاع والتصرف قد يقع بينهما مسانح كما في المحصور عليهم للمنفرد، أو المبتور، وهذا الانتفاع والتصرف قد يتم أسالة أو وكالة وكل هذا مقرر في الشرع ولا يتضمنه تعريف المبادي لهذه الأمور التي ذكرها نرى أنه هو أرجح هذه التعريفات.

٣- الفرق بين الإسقاط والتمليك (٣٩) يختلف التملك عن الإسقاط، في أن التملك هو إزالة ملك الشخص ونقل هذه الملكية إلى شخص آخر، سواء أكان ذلك بمعرض كما في البيع، أم بفرض عوض كسلف في الهبة، فتمتلاً البيع ينقل ملكية البائع عن الشيء المبيع ولكنه في نفس الوقت ينقل هذه الملكية إلى المشتري، فصبح حقاً له بعد أن كانت حقاً للبائع.

أما الإسقاط فإنه يزيل الحق وينفيه دون أن ينقله إلى مستحق آخر، إلا في حالة واحدة وهي إسقاط الدين عن المدين، ففي هذه الحالة فإن الإسقاط هو إزالة ونقل المالك، إزالة بالنسبة للدين، إذ أنه يغني عن دينه ولم يعد له حق به، ونقل ملك بالنسبة للمدين، إذ قد علك ما كان في ذمته من دين، بديل أنه كان مطالباً بانتقاض قدره من ماله في سبل الوفاء، وبترك له زاد ثروته بقدره، وهذا ما يعني تملكه له.

ب-تعريف الدين:

الدين لغة: يقال: دان الرجل ديناً من المداينة، ويقال: دأنت فلاناً إذا عاملته ديناً إما أحداً أو إصطاعاً من أدنت: ألزمت وأعطيت ديناً (٤٠).

والدين اصطلاحاً:

عرفه الحنفية: ما ثبت في الذمة من الأموال القابلة للثبوت بأي سبب من أسباب الالتزام؛ كالإتلاف والنسب والوكالة والفرض والبيع (٤١).

عرفه المالكية: كل مسألة كان أحد الموضين فيها تقبلاً والآخر في الذمة نسبية (٤٢).

عرفه الشافعية: (٤٣) والحنابلة (٤٤): ما ثبت في الذمة.

عرفته المرسوعة الفقهية: لزوم حق في الذمة (٤٥).

ونرى أن تعريف المرسوعة الفقهية هو أرجح هذه التعريفات، لأنه يشمل كل ما يشمل ذمة الإنسان سواء أكان حقاً للمبد أم لله تعالى، بينما تعريف الفقهاء للدين قاصر على حقوق العباد.

سبق ذكره لأن (ي) للرعاة فيه على أنهم أخطاء بأن توضح أنهم الصدقات ويحولوا مظنة لها ومعيها، وذلك لما في تلك الرقاب من الكفاية، أو الرق، أو الأسر، وفي تلك الغارمين ممن العزم ممن التحليص والانتقاد...)

وقال ابن المنيّر (٧٦)، (٧٧): ثم سر آخر هو أظهر وأقرب، وذلك أن الأصناف الأربعة الأوائل ملاك لا عساه يذبح إليهم، وأن ما يأخذونه ملكاً، فكان دخول اللام لاحتياهم، وأما الأربعة الأواخر فلا يملكون ما يعصرف غورهم، بل ولا يعصرف إليهم، ولكن في مصالح تتعلق بهم فإلّا السدي يعصرف في الرقاب إما يتواراه السادة المكاتبون والياثيون فليس نصيبهم مصروراً إلى أيديهم حتى يمر عن ذلك بسلامة الشجرة بملكهم لا يعصرف غورهم، وإنا هم مجال هذا العصرف، والمصلحة المتعلقة به، وكذلك الغارمون إما يعصرف نصيبهم لأرباب ذبولهم تحليصاً للذبول لا طم... وهذا ما ذكره المنعصر الرزاري (٧٨) في تفسيره (٧٩) فقال: (... والحاصل أن الأصناف الأربعة، يعصرف المال إليهم حتى يتصرفوا فيه كسائر عتقوا، وفي الأربعة الأخيرة لا يعصرف المال إليهم، بل يعصرف إلى جهات الحاجات المعيرة في الصدقات التي لأجلها استحقوا سهم الزكاة).

٢- المستق:

أ- أخرج مسلم في صحيحه، عن بكير، عن عباس بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: (أصيب رجل على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في ثمار ابتاعها ففكر فيه فقتل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "تصدقوا عليه" فصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء فيه، فقتل الرسول لعمركم: "خذلوا ما وجدتم لکم إلا ذلك" (٨٠)).

وجه الدلالة: ينهم من هذا الحديث وإذا كان هذا في الدين، وكذلك الجواز في الداني حيث يسقط ما تبقى من حقهم في ذم المدينين وإذا كان هذا في الدين، وكذلك الجواز في الداني حيث يسقط الزكاة الواجبة عليه من خلال إبراء ذمة الدين من الدين الموجود له بذمته.

ب- أخرج البخاري في صحيحه، عن محمد بن زياد عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: (كأن رسول الله صلى الله عليه وسلم - إذا أتى بقطم سأل عنه: أهديت أم صدقة؟ فإن قيل: صدقة، قال لأصحابه: كروا ولم يأكل، وإن قيل هدية ضرب بيده صلى الله عليه وسلم فأكل معهم) (٨١).

وجه الدلالة: ينهم من هذا الحديث أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أباح لأصحابه طمام الصدقة ولم يملكهم إياه، فيضاهي عليه إسقاط ذم المدين من الزكاة.

الزكاة اصطلاحاً:

عرفها الخفية: تجارة عن إيجاب طاعة من المال في مال مخصوص لملك مخصوص.

عرفها المالكية (١١): إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصيباً مستحقه، إن تم الملاء، وحول، غير معدن وحرث.

عرفها الشافعية (١٢): اسم لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة

مخصوصة.

عرفها الجاهلية (١٣): حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص.

وما سبق يتضح لنا أن الفقهاء متفقون في تعريف الزكاة وإن اختلفت المصنفات والأطرب وأن الثمرينات جميعها تلتقي على معنى واحد، وهو: أن الزكاة تطلق على الحصة المغفرة من المال التي فرضها الله للمسلمين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة. (١٤)

الفرع الأول: الجيزون وأدلتهم

أجاز إسقاط ذم المدين من الزكاة أصحاب (١٥) من المالكية (١٦)، وبعض المالكية إذا كان مال الدين غير هالكت (١٧)، والشافعية في قول (١٨)، ورواية في المذهب الحنبلي (١٩)، وابن حزم الظاهري (٢٠).

أدلتهم:

استدل أصحاب هذا الرأي لا ذموا إليه بأدلة من الكتاب، والسنة، والأثر، والقياس، والمقول.

١- الكتاب:

أ- قال تعالى: "وإن كان ذو عسرة فقضوه إلى مسرة وإن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون" (٢١). وجه الدلالة: يحى القرآن الكريم إسقاط الدين عن المدين المسر صدقة (٢٢)، ولما يقتضي جواز احسبته من الزكاة.

ب- قال تعالى: "إما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والوافقة قلوبهم وفي الرقاب والعلمين وفي سبل الله وابن السبل فريضة من الله والله عليم حكيم" (٢٣).

وجه الدلالة: هذه الآية تدل على جواز إسقاط ذم المدين من الزكاة لأن الغارم المدين لا يشترط عليك لزكاة، لأن الله تعالى قال: "والغارمين"؛ ولم يقل "للغارمين"، فالغارم المدين لا عليك ما يصيب إياه، بل يعصرف نصيبه لأصحاب الدين تحليصاً للدين، لذلك قال الرزاري (٢٤): (٢٥) (فإن قالت لم عدل من (اللام) إلى (ق)، في الأربعة الأخيرة؟ قلت الإيدان بأهم أرسخ في استحقاق التصديق عليهم متى

وجه الدلالة: إن الإضافة بحرف اللام تقتضي الاختصاص بمجبة الملك إذا كان المضاف إليه من أصل

الركعة، والملك لا يتحقق إلا بعد الإعطاء والتضييق.

ب- قال تعالى: "وأتموا الركعة" (٩٧) والمراد إتمامها من العدم إلى الوجود كما في إتمام الصلاة والإتمام بمعنى الإعطاء والإعطاء التملك فلا بد في الركعة من قبض الفقير.

قال الكاساني: (وأما ركن الركعة، هو إخراج جزء من المصائب إلى الله تعالى، وتسليم ذلك إليه بقطع المالك يده عنه بملكه من الفقر وتسليمه إليه، أو إلى يد من هو نائب عنه وهو المصروف، والملك للفقر يثبت من الله تعالى، وصاحب المال نائب من الله تعالى في التملك وتسليم إلى الفقير، والدليل على ذلك قوله تعالى: "(ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويساعد المصلحات وأن الله هو التواب الرحيم)" (٩٨).

وقوله صلى الله عليه وسلم: "الصدقة تقع في يد الرخص قبل أن تقع في كف الفقير" (٩٩) وقد أسر الله تعالى الملاك بإتمام الركعة لقوله تعالى: "(وأتموا الركعة)، والإتمام هو التملك، ولذا سمي الله تعالى الركعة صدقة بقوله عز وجل: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة فلو رسم ولي الرقاب والمغرمين وفي سبيل الله وابن السبيل فربصة من الله والله عليم حكيم" (١٠٠) والصدق تملك نصير المالك محرراً قدر الركعة إلى الله تعالى يختصى التملك سابقاً عليه (١٠١).

ج- قال تعالى: "(خذ من أموالكم صدقة تطهرهم وتزكهم بها)" (١٠٢).
وجه الدلالة: الآية تنص على أخذ الركعة من أصحابها والأخذ لا يصور بالإسقاط، بل يتصور بالبيع إلى مستحقيها.

يقول الخازن (١٠٣)، (١٠٤) والآية كلام متبناً والمقصود فيها إيجاب أخذها من الأغنياء ودفعها إلى الفقراء) وبالتالي فإن الدفع لا يتحقق إلا بالإعطاء الحقيقي، ولا يكون بالإسقاط.

وقد قسم صاحب قسم المار محمد رشيد رضا (١٠٥) المصارف إلى قسمين:
أشخاص ومصارف، فالأشخاص تشمل الأربعة الأولى مع الغارمين وابن السبيل، والمصارف تشمل مصرفين: في الرقاب، وفي سبيل الله وهما المرفقان اللذان دخلت عليهما (في) مباشرة، ولم يعتبر الغارمين وابن السبيل من جملة المصارف بالمعنى على ما جاورها، بل حمل الوصفين مطوفين على الأصناف الأولى المجرورة باللام، وذلك لاشتراك الأصناف الستة في أهم أشخاص ذور أو صاف والمفرد أشخاص انصفوا بالفقر، والمغرمون أشخاص انصفوا بالمرم.

وبما أن الغارمين أشخاص فلا يتحقق الدفع بالإسقاط عنهم، وإنما بإصطحابهم الركعة حقيقة عن طريق البعض.

حكم إسقاط دين الدين المسر واعتباره من الركعة على الرقبي

ج- أخرج البخاري في صحيحه، عن قتادة، عن أنس - رضي الله عنه - أن ناساً من عبيده ابحروا (٨٦) المدينة، فخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم - أن يأتموا أهل الصدقة، فشرعوا من أيامها وأياما فقتلوا الراضي واستاقوا اللود (٨٦)، فأرسل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في طلبهم، فأتى ثم قطع أيديهم وأرسلهم وعمر أصيبتهم، وتركهم بالبرية يمشون المحارقة (٨٤).

وجه الدلالة: يدل هذا الحديث على جواز الانتفاع بأهل الصدقة لإتمام السبيل دون تملك رقابها، فيقتض عليه إسقاط دين المدين من الركعة.

٤- الأثر:

أ- من عبد الواحد بن كثر قال: قلت لطاء بن أبي رباح: لي على رجل دين وهو مصر، فأدعه له وأحسب به من زكاة مالي؟ فقال: نعم (٨٥).

ب- من هخام عن الحسن البصري: أنه كان لا يرى بملك بأشأ، إذا كان ذلك من قرض، قال: فاما يبرهكم هذه فلا (٨٦).

٥- القياس: إن صاحب الدين لو دفع الركعة إلى المدين ثم أخذها منه بخلاف ذلك، فملك المدين، فلهما لو لم يقض صاحب الدين الدين، كما لو كانت عنده دراهم وديعة ودفعها عن الركعة فإنه يجزئه سواء قبضها أم لم يقبضها (٨٧).

٣- المقول وهو من وجهين: الأول: إن صاحب المال مأمور بالصدقة الواجبة، وبأن يصدق على أهلها من زكاته الواجبة بما عليه منها، فإذا كان إبرأؤه من الدين يسمى صدقة فقد أجبر (٨٨).

الثاني - إن الركعة مبنية على المراساة وهنا إذا أخرج مراساة من جحش ماعلك فصار ملكاً للمدين (٨٩).

الفصل الثاني: المأمون وأولادهم

منع إسقاط دين المدين من الركعة الحقيقية (٩٠)، وجمهور المالكية (٩١) والشافعية في الراجح من منعه (٩٢)، والحنابلة في الرواية الصحيحة (٩٣) وأبو حنيفة (٩٤)، (٩٥).

أدلتهم:

استدل أصحاب هذا الرأي لما ذهبوا إليه بأدلة من الكتاب، والسنة، والمقول.

١- الكتاب:

أ- قال تعالى: "(إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة فلوهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فربصة من الله والله عليم حكيم)" (٩٦).

الثالث : شرط الزكاة عليك الفقير، والمحتاج لا يتحقق إلا بعد الإعطاء والتقيض ولم يوجد، فلم يتحقق إخراج الزكاة (١١٣).

الرابع : الوصول في الزكاة إنما توجد من الغني، وتغطي الفقير، وبالتالي لا بد فيها من طرفين التقيض وهو الزكي، والفاقر، وهو الفاجر، وهذا الفاقض والتقيض حصة واحدة، وهذا يخالف الأصل العام المقدم (١١٤).

الخامس : إن هذا مال هناك غير موجود قد خرج من يد صاحبه على معنى القرض والدين، ثم هو يرد نحوyle بعد الحلاك إلى غوره بالية، وهو غير جائز في معاملات الناس فيما بينهم حتى يقضى ذلك الدين، ثم يستأنف الوجه الآخر، فكيف يجوز فيما بين العباد وبين الله عز وجل (١١٥).

السادس : إن صاحب الدين ربما يكون تصد بالمبلغ إحياء ماله أو استغناء دينه، وهذا لا يجوز، لأن الزكاة حق لله، فلا يجوز صرفها إلى نفسه ولا يجوز أن يختص الدين الذي له من الزكاة قبل قبضه، لأنه مأمور بأدائها وإتيانها وهذا إسقاط (١١٦).

الفريق الثالث : مناقشة أدلة الجوزين

١- ناقش القصاص (١١٧) استدلال الجوزين بالآية " وإن كان ذو عسرة ..." فقال (١١٨) (وولد صلى الله عليه وآله من الدين صدقة اقضى ظاهره جوارحه عن الزكاة، لأنه صلى الزكاة صدقة وهي على ذي عسرة، فلو حبسها والمظاهر كان واجباً جوارحه عن سائر أمواله التي فيها الزكاة من عين وذئب وضوء، إلا أن إصحابها قالوا: إنما سقط زكاة الميراث منه دون غيره، لأن الدين إنما هو حق ليس بعين، والمقصود لا يخرج من الزكاة، بل سكتي الميراث وحده العبد ونحوها، وتسميته إياه بالصدقة لا توجب جوارحه عن الزكاة في سائر الأحوال، ألا ترى أن الله تعالى قد سمى البراءة من القصاص صدقة في قوله تعالى : " وكنتا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأذن بالأذن والسن بالسن والمخرج قصاص فمسن تصدق به فهو كحدارة له (١١٩) والبراد به الغفور عن القصاص، ولا نسلم خلافًا بين أهل العلم أن القصور عن القصاص غير مجزئ في الكفارة.

وقال تعالى حاكياً عن أخوة يوسف : " وجئنا بضعاء زوجة فأوف لنا الكيل وتصدق علينا " (١٢٠). وهم لم يسألوه أن يتصدق عليهم بماله، وإنما سألوه أن يبيعهم ولا يبيعهم الكيل لأنهم كانوا مبنياء، ألا ترى أنهم قالوا : فأوف لنا الكيل، وهو ما اختاره يباعهم ٩ فإذا كان وقوع اسم الصدقة عليه لم يوجب جوارحه عن الزكاة لم يكن إطلاق اسم الصدقة على الدين علة لجوارحه عن الزكاة والله أعلم .

حكم إسقاط دين الدين المسمر واعتباره من الزكاة

٢- المسئلة:

١- أخرج البخاري في صحيحه، عن زكريا بن إسحاق، عن يحيى بن عبد الله بن صفير، عن أبي سعيد، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث معاذاً إلى اليمن، فقال: (عليهم أن الله افترض عليهم في أموالهم صدقة، فوخذ من أغنيائهم، ففرد في فقرتهم ... الحديث) (١٠٦) وجه الدلالة : إن سنة الرسول - صلى الله عليه وسلم - في الصدقة كانت على خلاف جواز إسقاط دين الدين من الزكاة، لأنه صلى الله عليه وسلم كان يسلم الزكاة من أصحابها ثم يقوم بتقيضها للفقراء (١٠٧).

ب- أخرج البخاري في صحيحه، عن يحيى بن سعيد بن حبان عن أبي زرعة، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - (أن أرباباً أتوا النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة، قال: تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان الحديث) (١٠٨).

وجه الدلالة : بينهم من قوله صلى الله عليه وسلم : وتؤدي الزكاة، أن الأداء معناه التخليك للمستحقين وهذا لا يتحقق في الإسقاط .

ج- أخرج أبو داود في سننه، عن النعمان بن راشد، عن الزهري، قال مسدد : عن ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعصعة، عن أبيه، وقال : سليمان بن داود : عبد الله ابن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله، بن أبي صعصعة، عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته : " أنوا عن كل حر وعبد، صغير أو كبير صاعداً سناً بستر أو صاعداً من عمر أو صاعداً من شعر " (١٠٩).

والحديث ضعيف، قال العظيم آبادي : (قال المنذري: في إسناده النعمان بن راشد ولا يخرج حديثه . قلت : ضعفه جماعة، قال معاذي : عن ابن معين ضعيف، وقال العباسي عنه : ليس بشيء، وقال أحمد: مضطرب الحديث، وقال البخاري في حديثه وهم كثير وهو في الأصل صدوق) . (١١٠) وجه الدلالة : بينهم من هذا الحديث أن الأداء معناه التخليك، فلا يتأدى بالإسقاط .

٣- المقبول وهو من سنة وجوه:

الأول : إن الزكاة دين في ذمة الغني فلا يبرأ إلا بإتيانها للفقراء وسواهم، ولم يوجد التقيض في هذه الحالة (١١١) .

الثاني : لأنه طبق احتساب دين الدين من الزكاة على التقيض، والتقيض هو إعطاء المسال وتخليكه للفقير، وهو لم يحصل حقيقة، فلا يجوز (١١٢).

للقراء كفول مالك، أو كعركة للقراء كقول الشافعي، لكن الأول متعين لأنه تقدير يكفي به في المرفقين جميعاً فيصح تعليق (اللام) به (وفي) ماء، فيصح أن نقول: هذا مصروف في كسلاً وكسلاً، بخلاف تقديره محله كره، فإنه إما يلزم مع (اللام) وعند الانتهاء إلى (في) يحتاج إلى تقديره مصروفه، يلزم بها تقديره من اللام عام شامل للصحة متعين) (١٢٤).

ج- اللام للاختصاص وهو أهم المحضون هنا الحق دون غيره (١٢٥).

د- اللام للماتية، كما في قوله تعالى: (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً) (١٢٦) ولام الماتية لا تدل على التملك.

والراجح أن اللام للاختصاص، ويؤيد ذلك ما جاء قبل آية الصدقات، وهو قوله تعالى: (ومنهم من يلزمك في الصدقات فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون) (١٢٧) فهو قريبة على أن المراد باللام للاختصاص، فقد ذم الله تعالى المنافقين لمرضهم للصدقات ظلومهم من أهلته، ثم بين بقوله: (إما الصدقات للقراء) إما خاصة بلك الأصناف دون غيرها، كما يؤيد ذلك حرف (فإن) الذي يبين المحصر في تلك الأصناف دون غيرها. فهو أيضاً قريبة على أن "اللام" في آية الصدقات للاختصاص، وقد اعتبر المرادي الاختصاص أصلاً في اللام، ولما قدمها على الملك والاستحقاق، وعلى فرض صحة القول بأن اللام للملك، فلا يشترط عليك المكين، كما قال الأصفهاني (١٢٨) عند بيان معاني اللام الجارية: (اللام للملك والاستحقاق، وليس يعني بذلك ملك العين، بل قد يكون ملكاً لبعض المنافع أو لغيره من التصرف) (١٢٩). ويعترض على استدلالهم بالآية (إما الصدقات) بما أورده في بيان وجه الدلالة عند الجيزين بأن عطف كل صنف على جواره التريب أول من عطفه على العبد، والألقين بملاعة القرآن الكريم أن تكون الأصناف التي تعطفها الركاة متحاربة، والجهات التي تصرف فيها الركاة متحاربة أيضاً كما هو اختيار الزجاجي والرازي وابن النجاشي. القول بأن الإتياء والأداء معنى الإحصاء وهو من الألفاظ التي تقتضي التملك، فهو مسلم، لأن الإحصاء قد يكون للمملك والغير، ألا ترى أنك تعطي زبداً المال ليرده إلى أحد، وتعطيه ليصرف لك به، والإحصاء لا يقتضي إخراج المصطفى من الملك (١٣٠).

٣- القول بأن حقيقة الصدقة تخليك المال من الفقر غير مسلم، لأن حقيقة الصدقة هي: (الطهية التي ينبغي بها الثورية من الله والإحصاء يشمل التملك والإباحة، ولأن الصدقة في الأصل تطلق على التطوع بالإحصاء، والصدقات التطوعية لا يشترط فيها التملك، وقد أطلق الرسول صلى الله عليه وسلم - الصدقة على كثير من الأفعال التي يتقرب بها الإنسان إلى ربه، مثل: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإعانة المحتاج الخ (١٣١).

فها هو الجصاص يبين لنا أن إطلاق تسمية الصدقة على الزكاة لا يلزم منها أن تكون عبارة الإبراء من الدين، إذ إن جعل الإبراء من الدين صدقة لا يلزم منه أن يكون الإبراء من الدين صادفاً على الزكاة أيضاً. ٢- ويرد على الاستدلال بالأية (وإن كان ذو عسرة) والمطهت "فصموا عليه" بأن هذا من قبيل إطلاق العام على الخاص، والصدقة أعم من الزكاة، إذ إما أي الصدقة تشمل: الزكاة وصدقة التطوع، وصدقة الفطر.

ويرد على الاستدلال بالمطهت "فصموا عليه" بأنه لإعلافة له بإسقاط دين الزكاة، إذ الزكاة لا تقع إلا بالنية، وأخذ غير كامل حقه لا دليل على أنه نوى الزكاة في الباقي.

٣- ويرد على استدلالهم بحديث: (إذا أتي بطعام سأل عنه) بأن المراد بالصدقة هنا هي صدقة التطوع لا صدقة الواجب، لأنه صلى الله عليه وسلم كان يبيع الطعام لجميع الحاضرين من الصحابة فبهم وفقرهم.

٤- ويرد على استدلالهم بحديث المرتين، بأنه خاص بأبناء السبيل.

٥- ويرد على استدلالهم بما روي عن عطاء والحسن البصري، بأن عطاء أصلاً لا يوجب الركاة في الدين وإن كان صاحب الدين غنياً، وكذلك الحسن البصري فإنه لا يوجب الركاة في الدين الصغار (١٢١) والدين الذي هو على المسر ضمار لا يرحى، فاتفق زهبيهما هنا للملك جواز عندهما إسقاطه عن المسر وبرت ذمته بشرط أن ينوي الزكاة وإن نوى صاحبه من الدين (١٢٢).

٦- يرد على استدلالهم بالمقول (بأن صاحب المال مأثور بالصدقة) بأنه استدلال في محل الخلاف لا يصح.

٧- ويرد على استدلالهم بالقول (إن صاحب الدين لو دفع الزكاة إلى الدين) بأن قبض الوديعة غير مضمون، وقبض الدين مضمون فالتوقا.

الفرع الرابع مناقشة أدلة الماتيين

١- القول بأن (اللام) في قوله تعالى: (إما الصدقات للقراء) مجرد التملك ليس محل اتفاق بين العلماء وإنما محل اختلاف:

أ- (اللام) للملك (١٢٣)

ب- (اللام) للمسلم أو لبيان المصروف لا للملك كما قال الإمام مالك، فقد قال ابن النجاشي: (معلق الجار الواقع خيراً عن الصدقات محذوف فيتمتع بتقديره، فإذا كان يكون التقدير: إنما الصدقات مصروفة

وقد قال ابن العربي وغيره من العلماء إن الصدقة متى أطلقت في القرآن الكريم أو السنة النبوية المشرفة هي صدقة الفرض (الزكاة).

فقد قال ابن العربي (١٣٢) : (إن الصدقة مأخوذة من الصدق في مساواة الفعل للقول والاعتقاد، وبناء (صدق) يرجع إلى تحقيق شيء بشيء وتضييده، ومنه صدق المرأة، أي تحقيق الحق وتضييده بإيجاب المال والتمسك على وجه مشروع.

ويختلف ذلك كله بتصرف الفعل، يقال : صدق في القول صدقاً وصدقياً، وتصدق بالمال تصديقاً وأصبحت إصداً.

وأرادوا باختلاف الفعل الدلالة على المعنى المختص به في الكل وشهادة الصدق هاهنا للصدق- يعني اختلاف الفعل بين صدق وتصدق، فالصدق يختص بمعنى وهو القول الحق، والصدق هو إخراج المال على وجه التقرب- أن من أثبت من دينه أن الميت حق، وأن الدار الآخرة هي المصير، وأن هذه الدار النائية قطرة إلى الأخرى، وبأن السوء أو الحسن، عمل طار، وقدم ما يجده فيها، فإن ذلك فهوها أو تكاسل عنها وآثر عليها بخل، جلاء، واستعد لأماله، وظل ماله (١٣٣).

فالصورة في أداء العبادات هي النيات ومصادقة الأعمال لها لا الصور منفردة وقد وجدت البينة عند الدائن الركني في إسقاط دين الدين من الزكاة ومما كاف، قال تعالى : " وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين " (١٣٤).

ولما أخرجه مسلم في صحيحه، عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمرو بن الخطاب، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إتباع الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نسوى الحديث " (١٣٥).

٣- إن الصدق بالدين على الممر وإسقاطه من الزكاة له مقصد شرعي، ومصلحة اجتماعية ظاهرة وهي إخراج الزكاة من الركني وإبراء ذمته من حق الله تعالى، وإبراء ذمة الدين من حق الناس، وبالتالي لا يعود بشعر الدين بالكسر النفس لنقل الدين عليه، بل يشعر بالنشاط والجهد والمسل في مجتمعه، ولما فإن جمهور العلماء صرحوا أن الرتبة الحق تستقط إذا كان مقصدها غير شرعي، إذ لم تنسج الرسائل لسيئها، بل لا تقضي إليه من مقاصد تعود على الأمة بالخير، وإن استعمال الرتبة الحق مع العلم أو في الغالب من الظن أنها لا تنسج ولا تقضي إلى المقصود من شرعها لا سيما إذا كان المقصود بما الإضرار أو الميت، فهي ممنوعة وهو مستق في هذه المسألة (١٣٦).

٤- إنه لم يرد نص من كتاب أو سنة في كيفية صرف الزكاة، وإنما يوازي فيها مصلحة المستحقين، فقال أبو عبيد (١٣٧) : ((كل الأثر دليل على أن ما يطله أهل الحاجة من الزكاة ليس له وقت عظمور

٤- ويرد على استدلالهم بالآية "تخذ من أموالهم صدقة " بأن هذه الآية تختص بحالة التقيض، ولم تتحدث عن الحالة الثانية على الخلاف (إسقاط الدين).

٥- ويرد على استدلالهم بالسنة بأن حالاً في غير محل الخلاف إذ الخلاف بين الدائن والمقتض، وليس بين مسلمة علاقة له بالآخر من دين وغيره.

٦- ويرد على استدلالهم بالمقول ما يلي:

أ- قولهم : (إن الزكاة في ذمة فلا يبرأ إلا بإقامتها) إلا براءة هبة وأهبة لا تنم إلا بالتقيض، وقد أقمنا النقط بإسقاط الدين مقام القرض فكأن هذا.

ب- وقولهم : (الاتحاد القايض والقرض ليس هناك اتحاد وأن القايض ضمناً هو صاحب الدين، فمعنى قوله : جعلتها زكاة : تقوم مقام قبضه وتضييده، وبالتالي براءة ذمة الدائن من الزكاة، وبراءة ذمة الدين من الدين، فكان الأمر تمجها على الطرفين.

ج- وقولهم : (إن حالاً حال مالك غير موجود قد خرج من يد صاحبه على معنى القرض والدين) القرض لا يمين فيها عين القرض، وإنما الذي يمين بدهاء، مطلقاً إن كانت ملبية وتيمتها إن كانت قسيمة، فلا يطبق عليه قولكم إنه مالك، لأن المقصود من القرض هو الإيداع ولا لا حصلت فائدة المستعرض من هذا القرض بخلاف العارية فإن المقصود بها عيها.

د- وقولهم : (إن صاحب الدين ربما يكون قصد بالبيع إحياء ماله أو استثناء دينه، وهذا لا يجوز لأن الزكاة حق لله) لا نسلم بأن الزكاة حق الله بل هي حق الفقراء أيضاً، ومن أرى من الدين هو من أصحها.

الفرع الخامس: الرأي الرابع

من خلال عرض آراء العلماء وأدلتهم يتبين والله أعلم أن رأي القائلين بإسقاط دين الدين الممسر من الزكاة هو الرابع، وذلك لما يلي:

١- إن ما قاله الرعشري بالنسبة للمدينون بأنه لا يشترط دفع الزكاة إليه، وتلك هو توجيهه صحيح، لأن الفارين معطوفة على أقرب مذكور كما يقول الرعشري، ومشهود له أنه من علماء اللغة والبلاغة.

٢- إن الله تعالى متى إسقاط الدين عن الدين صدقة في قوله تعالى : (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون).

وكذلك سماها الرسول - صلى الله عليه وسلم - في حديث الرجل الذي ابتاع النصار حيث قال صلى الله عليه وسلم : " تصدقوا عليه".

النبي عليه، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لمرأته: - "عجلوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك" (١٤٦).

فالله - أن يكون الدين حالاً.

ظاهر حديث قبيصة: (أن المسألة لا تخل إلا لأحد ثلاثة: ذي فقر مبلغ..... الحديث) (١٤٧)

أنه يجوز إسقاط دين المدين للمسر من الزكاة وإن كان دينه غير حال لأن هذا الحديث لم يفرق بين دين حال ودين غير حال.

ربما - أنه يكون ممن يستحق الزكاة: فلا يجوز إسقاط دين المدين للمسر وإن كان المدين

مدينياً (١٤٨)، لا أخرجه البخاري في صحيحه (١٤٩)، حديثاً آدم: حديثاً شعبة، حديثاً أحمد بن زيد،

قال سمعت أبا هريرة - رضي الله عنه - قال: أئذ الحسن بن علي - رضي الله عنهما - ثروة من تمر الصدقة فجمعها في فيه، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : ((كخ كخ)) ليخرجها، ثم قال: ((أسأفوت أنا لا تأكل الصدقة)).

ولما أخرجه مسلم في صحيحه (١٥٠) عن المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب أنه والفضل

بن عيسى اصطفا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم، قال: ثم تكلم أحدنا، فقال: يا رسول الله أنت أترى الناس وأرسل الناس وقد بلغنا النكاح ففتحنا لتورثنا علي بعض هذه الصدقات، فتودي إليك كما يسودني الناس ونصيب كما يصيرون، قال: فسكت طويلاً حتى أريدنا أن نكلمه، قال: وحلت زيب تلعب علينا من وراء المحجب أن لا نكلماه، قال: ثم قال: (إن الصدقة لا تنبغي آل محمد إنما هي أوساخ الناس).

ولا يجوز إسقاط دين المدين للمسر وإن كان المدين أصلاً أو فرعاً أو زوجاً أو زوجة، لأن نفقتهم واجبة على الزكي، والزكاة للمحاجة ولا حاجة مع وجوب النفقة ولأن أحدهم يتفجع حال الآخر (١٥١).

خاتمة: أن يكون الدين دين قرض: وهذا الشرط اشتراطه الحسن البصري (١٥٢)، ورحمته القرطبي (١٥٣) إذ قال: (غير أن ما قاله الحسن من تشييد ذلك بدين القرض لا ديون الصناعات أسر ديني اعتباره، شعبة استرسال الصغار في البيع بالدين رغبة في مزيد من الربح، فإذا أضافهم القضاء الدين احتسبوه من الزكاة وفيه ما فيه).

وهذا القول عندني مرفود بما يلي:-

- أ- قوله تعالى "وإن كان ذو عسرة"..... "فألاية لم تفرق بين دين ودين".
- ب- قوله صلى الله عليه وسلم: "تعملوا عليه".....
- ج- أن الإسقاط جاز للمسر عن الوفاء بدينه لا لسبب الدين.

حكم إسقاط دين المدين للمسر واعتباره من الزكاة.

على الزكيلي.

على المسلمين أن لا يهملوه إلى غيره بل نية الجبة والفضل، إذا كان ذلك على جهة النظر من المظني بلا عناية ولا إيثار موي)) .

٥- إن القعود من امتلاك الأعيان منافها لا فائدها، فالشخص يملك الدار لسكانها وأسيارها لركوبها، فليها

حصول القعود على منفعة الدار تحقق القعود من الملك فيحوز اعتبار عليك المنفعة من الزكاة (١٣٨)

ثم إن الملك المظني لأعيان الأموال هو الله، قال تعالى: (وأتوهم من مال الله الذي آتاكم) (١٣٩)

قال ابن رجب (١٤٠) في تفرقه هذه النقطة: إنما ملك الأعيان مخالفاً، وأن العبد لا يملك من

سوى الانتفاع بها على الوجه المأثور به شرعاً (١٤١).

المطلب الثاني: شروط إسقاط دين المدين للمسر من الزكاة

يشترط لإسقاط دين المدين للمسر من الزكاة الشروط التالية:

أولاً: الإسلام، فإذا كان المدين غير مسلم فلا يجوز إسقاط دينه، لقوله صلى الله عليه وسلم، لعذ بن

جل - رضي الله عنه - : "أعلمهم أن الله لا يقرض عليهم في أموالهم صدقة، تؤخذ من أضيالهم، فتورد في فقراتهم"..... الحديث (١٤٢).

وجه الدلالة: أن الله أمر برد الزكاة في قراء من توعد من أضيالهم وهم المسلمون، فلا يجوز إسقاطها

عن غير المسلمين (١٤٣).

ثانياً: الفقر:

ليس كل مدين يجوز إسقاط دينه من الزكاة، فقد يستدين الشخص وهو يملك المال فالإراد من القصر هنا، صغر المدين عن أداء دينه وإصداره به وإن كان يملك المال والمعارات والتوفد، لأن العلة في مصروف الزكاة هي الحاجة والمصلحة العامة، وما يؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود في سننه، عن الأنضر بن عجلان، عن أبي بكر الخفي، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إن المسألة لا تخل إلا لأحد ثلاثة: ذي فقر مدقع، أو لذي غرم مطلق، أو لذي دم مودع (١٤٤).

قال الشوكاني: (حديث أنس أخرجه أيضاً ابن ماجه والترمذي وحسنه، وقال: لا نعرفه إلا من حديث الأنضر بن عجلان. والآنضر بن عجلان، قال يحيى بن معين: صالح. وقال أبو حاتم السرازمي:

يكتب حديثه) (١٤٥).

وما رواه أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: أصيب رجل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم - في غار ابتاعها، فكبر دينه، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: (تعملوا عليه، فقصدي

من القدر الذي له بيت المال: قلت: والذي يظهر أن ذلك يدخل في المقاصد، وهو كمن له حق وعليه حق (.....)

إضافة: وتضمن إضافة أهم النتائج التي توصلت إليها وهي:

١- إن سبب خلاف النماء في هذه المسألة راجع إلى "اللام" في قوله تعالى: (الفرار) فمن قال: إن اللام لام التملك قال لا يجوز إسقاط دين الدين من الزكاة، ومن قال: إن اللام لام التملك في الأصناف الأربعة الأولى، قال يجوز إسقاط دين الدين من الزكاة لأن "ي" للفرقة في قوله تعالى "وي الزقاب" والفرار من مطوية على الرقاب، وكذلك قول من قال إن اللام لام العاقبة ولا العاقبة لا تدل على التملك.

٢- إن الراجع في هذه المسألة هو جواز إسقاط دين الدين المعسر من الزكاة، لأن هذا يقتض مع مقاصد الفريضة وسباسة التشريع التي تحقق مصلحة للمالي بإبراء ذمته من حق الله، والمدين بإبراء ذمته من حق الدائن ورفع ثقل الدين ومعه من النفس.

٣- إن الإسقاط نوع من أنواع التملك، لأن التملك لا يعني فقط تملك الدين، بل قد يكون الملك عليك بعض النافع أو لتصرف من التصرفات كالإسقاط، كما يقول الرابح الأصمعي في كتابه المردود (١٦٨).

٤- لا يجوز إسقاط دين الدين المعسر من الزكاة إذا كان الدين كافراً.

٥- يجوز إسقاط دين الدين المعسر وإن كان الدين موجباً لأن حديث "لا تحل المسألة لم يفرق بين دين دين حال ودين موجب.

٦- يجوز إسقاط دين الدين المعسر وإن كان الدين بسبب التحاقر، لأن النصوص لم تفرق بين دين ودين ولأن الإسقاط جاز للمعسر عن الوفاء بالدين لا لسبب الدين.

٧- لا يجوز إسقاط دين الدين المعسر إذا كان الدين من لا يستحق الزكاة كان يكون أملاً أو فرعاً أو زجراً أو زوجة.

٨- يجوز إسقاط دين الدين المعسر الميت، لقوله - صلى الله عليه وسلم - : أنسا أولي بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي وعليه دين فميتاه ومن ترك مالا فميتاه " فقد كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يقضي دين الدين الميت من بيت مال المسلمين، واليوم لا يوجد بيت مال للمسلمين، أفلا يكون إسقاط الدين عنه من الزكاة جازاً، خاصة إذا علمنا أن الباقي من الزكاة بعد الصرف على مستحقها يرد إلى بيت مال المسلمين.

حكم إسقاط دين الدين المعسر واعتباره من الزكاة على الزولي

ملاحظاً: أن يكون مال الدين غير مالك، يعني أن يكون للمدين مال أو أرض يستطيع صاحب الدين أن يحصل عليه من بيع المار أو الأرض، وهو شرط عند بعض المالكية (١٥٤).

وقد رد عليه المطالب أن المالكية يقول (١٥٥): "إنه غير واضح لأن الدين إذا لم يكن مالاً فإن قيمته أقل لأن الدين إنما يعتبر بقيمة، ولا كانت قيمته أقل فهو كالمرض لا يحسه عليه"

والراجع أنه يجوز وإن كان مال الدين مالاً لأن المعسر لم يترك دين مال دين مالك وضمر مالك، كما أن الضمالي الذي اشترى الضمير وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: - لأصحابه (صعقوا عليه) لم يكن ذلك شيئاً يستطيع صاحب الدين أن يأخذ ديه منه.

سابعاً: أن يكون الدين جاً: وهو قول الحنفية (١٥٦)، وابن المراز (١٥٧) من المالكية (١٥٨)، والشافعية في قول (١٥٩)، والحنابلة في رواية (١٦٠)، لأنه لا يمكن تقييده الزكاة.

وقال جمهور المالكية (١٦١) والشافعية في قول (١٦٢)، والحنابلة في رواية ثانية (١٦٣): يجوز قسط دين الدين من الزكاة إذا كان مياً، لا أخرجه البخاري في صحيحه (١٦٤)، كتاب القس، تفسير سورة الاحزاب، من خلال ابن علي، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم - قال: "ما من مؤمن إلا وأنا أول الناس به في الدنيا والآخرة؛ أفرأ أن يشتتم -" الذي أول بالمؤمنين من أنفسهم" (١٦٥)، فأما مؤمن ترك مالا فميتاه عصيته من كثره، فإن ترك ديناً أرضياً فليأني وأنا مؤلاه.

وعليه، بأنه يجوز إسقاط دين الدين من الزكاة وإن كان ميتاً، لأن الله سبحانه وتعالى قال: (والفارحين) ولم يقل "المؤمنين"، والفرار من مطوية على قوله تعالى: "وي الزقاب"، والمالكون لا يشترط عليكهم، وكذلك الفارحين، وقوله تعالى: (والفارحين) عامه تشمل كل مدين جاً كان أو مياً.

ولأن إسقاط دين الميت أول من إسقاط دين الحي لأنه يرجح بخلاف دين الميت، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم - تكفل بقضاء دين الميت، فقد أخرج البخاري في صحيحه، عن قتيل، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "أنا أول بالمؤمنين من أنفسهم فمن ترك وعليه دين فميتاه ومن ترك مالا فميتاه" (١٦٦)، فقد كان - صلى الله عليه وسلم - يقضي ديه من بيت مال المسلمين، واليوم لا يوجد بيت مال للمسلمين، أفلا يكون إسقاط ديه من الزكاة جازاً خاصة إذا علمنا أن الباقي من الزكاة بعد صرفها على مستحقها يرد إلى بيت مال المسلمين. وقد أصحني في ذلك قول ابن حجر في فتح الباري (١٦٧): "قال ابن بهال: فإن لم يعط الإمام منه من بيت المال لم يحسن عن دخول الجنة لأنه يستحق القبر الذي عليه في بيت المال ما لم يكن ديه أكثر

موتة للصيوت والدراسات، المجلد السابع عشر، المبدد الثاني، ٢٠٠٢.

١١- الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠ هـ) : السيل الجرار للتطبيق على حلالتي الأزهاري، دار

الكتب العلمية، بيروت، ج ٢، ص ٧٧.

١٢- سورة القصص، آية (٨).

١٣- هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، فقيه، أصولي، مات بجنب سنة ٥٨٧ هـ من مؤلفاته،
بدائع الصنائع، السلطان الدين في أصول الدين (حاجي خليفة، ج ١، ص ٢٧١، ج ٢، ص ٩٦٤).

١٤- الكاساني : بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٣٩.

١٥- الماردي، هو علي بن محمد بن حبيب المصري، فقيه، أصولي، مفسر، أدبي، سياسي، ولد سنة
٣٦٤ هـ ومات سنة ٤٥٠ هـ من مؤلفاته : الأحكام السلطانية . (البغدادي : هدية العارفين،

ج ١، ص ٦٨٩).

١٦- الماردي، علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠ هـ) : الحارثي الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت،

ط ١، ١٩٩٤، ج ٢، ص ٣٣٢.

١٧- الثوري، هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جهم بن حزام السروي،
المرقد بيزي سنة ٦٣١ هـ والثوري فيها سنة ٦٧٧ هـ، فقيه، محدث، لغوي، من مؤلفاته : روضة
الطالبين، شرح صحيح مسلم . (كحالة : معجم المؤلفين، ج ٤، ص ٩٨).

١٨- الثوري، يحيى الدين بن شرف : المجموع شرح المهذب، مطبعة الإمام، مصر، ج ١، ص ٢٢٣.

١٩- الخطيب، هو محمد بن محمد بن جلال بن حسن، ولد بمكة المكرمة سنة ٩٠٢ هـ ومات
بطنس الغرب سنة ٩٥٤ هـ من مؤلفاته : مواهب الجليل . (البغدادي : هدية العارفين، ج ٢ /
ص ٢٤٢).

٢٠- الخطيب، أبو عبدالله محمد بن محمد بن جلال بن المبرق (ت ٩٥٤ هـ) : مواهب الجليل لشرح
مختصر خليل، دار الفكر، ط ٢، ١٩٩٢، ج ٢، ص ٣٤٥.

٢١- البهوتي، هو منصور بن يوسف بن صلاح الدين بن حسن بن أحمد بن علي بن إدريس، فقيه حنبلي،
ولد سنة ١٠٠٠ هـ ومات في مصر سنة ١٠٥١ هـ، من مؤلفاته : كشاف القناع، الروض المربع
شرح زاد المستقنع (البغدادي : هدية العارفين، ج ٢، ص ٤٧٦).

٢٢- البهوتي، منصور بن يوسف بن إدريس البهوتي (ت ١٠٤٦ هـ) : كشاف النافع عن متن الإقناع،
عالم الكتب، بيروت، ج ٢، ص ١٦٦.

٢٣- الرضائي، يوسف (مناصر) : فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٩٧، ج ٢، ص ٨٤٩-
٨٥٠.

حكم إسقاط دين الدين المسر وأخباره من الزكاة

على الرأبي

المواضع

١- سورة البقرة آية (٦٠).

٢- الكاساني : أبو بكر بن مسعود الكاساني (ت ٥٨٧ هـ) : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار

الكتب العلمية، بيروت، ج ٢، ص ٢٣٩.

٣- الشريفي، محمد الشريفي الخطيب (ت ٩٧٧ م) : منبهي الخجاج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي،
القاهرة، ١٩٥٨ م، ج ٢، ص ١٠٦.

٤- الرادوي، علي بن سليمان الرادوي (ت ٨٨٥ هـ) : الإنصاف، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة،
ط ١، ١٩٥٦، ج ٢، ص ٢٣٤.

٥- الدسوقي، محمد بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٢٠ هـ) : حاشية الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية
بالقاهرة، ج ١، ص ٤٩٦-٤٩٧.

٦- ابن تيمية هو أحمد بن عبدالمطلب بن عبدالمسلم بن عبدالله، ولد سنة ٦٦١ هـ ومات سنة ٧٢٨
هـ، محدث، حافظ، مفسر، فقيه، مجتهد، من مؤلفاته : السياسة الشرعية في إصلاح الرعي والرعية،
قواعد الفسوق، مجموع فتاوى، اقتضاء الصراط المستقيم . (حاجي خليفة، المراد معصلي بن عبدالله
القسطلاني : كشف الظنون، دار الفكر، ١٩٨٢ م، ج ١، ١٣٥، ج ٢، ١٠١١).

٧- ابن تيمية أحمد بن عبدالمطلب (ت ٧٢٨ هـ) : مجموع الفتاوى، دار المبرسة، بيروت، ج ٢٥،
ص ٨٠.

٨- ابن النور، ناصر الدين أحمد بن محمد الإسكندري المالكي (ت ٦٨٣ هـ) : الإنصاف فيما تضمنه
الكشاف من الاعتقالات، مطبوع مع الكشاف للزحبي، دار الفكر للطباعة، ط ١، ١٩٨٣ م، ج ٢،
ص ١٩٨.

٩- هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي الشافعي ثم المالكي الثوري سنة ٣٩٥ هـ
من مؤلفاته : جامع التأويل في تفسير القرآن، فقه اللغة (كحالة، عمر رضا : معجم المؤلفين،
مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٩٣، ج ١، ص ٢٢٣).

١٠- الشوكاني، هو علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن عبدالله الثوري سنة (١٢٥٠ هـ)، من
مؤلفاته : نيل الأوطار، إرشاد السعول . (البغدادي، إسماعيل باشا : هدية العارفين، المكتبة
التجارية، دار الفكر، ج ١ / ٧٧٥).

مودة البيهوت والدراسات، المجلد السابع عشر، المدمر الخامس، ٢٠٠٢.

٣١- الزركشي، محمد بن يمان بن عبدالله (ت ٧٩٤ هـ) : المنثور في القواعد، نشر وزارة الأوقاف الكويتية، ج ٣ ص ٢٧٨ .

٣٢- ابن تيمية، أحمد بن عبدالمجيد (ت ٧٢٨ هـ) : القواعد النورانية، مطبعة أحسان رباح، ١٩٨٢ م، ص ٢٤٠ .

٣٨- العبادي، عبدالله دواد : الملكية في الشريعة الإسلامية، مطبعة الأقصى، من منشورات وزارة الأوقاف الأردنية .

٣٩- طهيمات : إسقاط الحقوق وتوريثها في الشريعة الإسلامية، ص ٨٠ - ٨٢، ص ٣١٤ .

٤٠- ابن منظور : لسان العرب، مادة دين، ج ٤، ص ٤٥٩ .

٤١- ابن نجيم : الإحياء والنظار، ص ٣٥٤ .

٤٢- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله (ت ٥٤٣ هـ) : أحكام القرآن، تحقيق البحاروي، دار المعرفة، ١٩٨٧ م، ج ١، ص ٢٤٧ . القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد (ت ٦٧١ هـ) : المجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٥، ١٩٩٦ م، ج ٤، ص ٢٤٣ .

٤٣- الشريفي، محمد الشريفي الططبي (ت ٩٧٧ هـ) : مفتي يحتاج إلى معرفة الناطق المهاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ٢، ص ١٤٦ .

٤٤- البهوتي : كشاف القناع، ج ٢، ص ٣١٣ .

٤٥- موسوعة الفقه الإسلامي - الكويت، ج ٢، ص ١٤٧ .

٤٦- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر : مختار الصحاح، مؤسسة النوري للطباعة والنشر، دمشق، مادة دين، ص ٣١٧ .

٤٧- ابن نجيم، زين العابدين : البحر الرائق شرح كثر المغالقة، دار المعرفة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٣ م، ج ٢، ص ٣٦٠ .

٤٨- ابن منظور : لسان العرب، مادة عصر، ج ٩، ص ٢٠١ .

٤٩- سورة البقرة، آية (٢٨٠) .

٥٠- ابن عابدين : رد المحتار، ج ٢، ص ١٦٢٧، طبعة دار الفكر، ١٩٩٢ م .

٥١- القرطبي : الجامع لأحكام القرآن، ج ٢، ص ٢٤١ . الدوير، أحمد الدوير : الشرح الصغير، طبعة دار المعارف، مصر، ج ٢، ص ٧٤٦ . ٣٨٠ .

٥٢- الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف : المهذب، تحقيق الدكتور محمد الرحلي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٩٦ م، ج ٤، ص ٦١٤ - ٦١٥، ص ٦٢٨ . قباوي وصبيح، شهاب الدين أحمد

على الوقلي

حكم إسقاط دين المدين للمسرة واختاره من الفركاة

٢٤- موسوعة الفقه الإسلامي، الكويت، ج ٢٣، ص ٢٠٠، طبعة ذات السلاسل، ط ٢، ١٩٩٢ م .

٢٥- موسوعة بيت الزكاة، الكويت، بحث (التملك والصلحة في زكاة) للدكتور محمد عثمان شبيب، ص ٢٣١، تاريخ ٢- ٣ / ١٢ / ١٩٩٢ م .

٢٦- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٧٧١ هـ) : لسان العرب، مادة سقط، نسخة وعلق عليه ووضع فهرسه مكتب تحقيق التراث، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٩٣ م، ج ٦، ص ٣٩٣ - ٣٩٤ .

٢٧- الوصل، عبدالله بن محمود بن مودود (ت ٦٨٣ هـ) : الاختيار لصليب المختار، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٥ م، ج ٢، ص ١٢١، ج ٤، ص ١٧ . القرطبي، أحمد بن إدريس (ت ٦٨٢ هـ) : الميزان، عالم الكتب، بيروت، ج ٢، ص ١١٠ . أبو بكر بن عبد السلام، نور الدين عبدالمعز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ) : قواعد الأحكام في مصالح الأناس، مؤسسة الريان، بيروت، ١٩٩٠ م، ج ٢، ص ٢٤٧ . البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس (ت ١٠٥١ هـ) : شرح منتهى الإرادات، دار الفكر، بيروت، ج ٢، ص ٥٢١ .

٢٨- أبو سعة، أحمد فهدى : النظرات العامة للمعاملات في الشريعة الإسلامية، دار التاليف، مصر سنة ١٩٩٧ م، ص ١٥٠ .

٢٩- طهيمات، هادي سليمان محمد : إسقاط الحقوق وتوريثها في الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، مصر منشورة، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، ص ٧٨ .

٣٠- المصدر السابق .

٣١- ابن منظور : لسان العرب، مادة ملك، ج ١٣، ص ١٨٣ .

٣٢- ابن نجيم، زين العابدين إبراهيم بن نجيم (ت ٩٧٠ هـ) : شرح الزاوية في مسائل المفاداة، الفقه بالأمرة، ١٩٦٨ م، ص ٣٤٦ .

٣٣- صدر الشريعة، عبدالله بن مسعود (ت ٧٤٥ هـ) : شرح الزاوية في مسائل المفاداة، الفقه ١٣١٦ هـ، ج ٢، ص ١٩٦ .

٣٤- الترابي : الفرق، ج ٢، ص ٢٠٨ .

٣٥- الرصاع، أبو عبدالله محمد الأنصاري (ت ٨٩٤ هـ) : شرح حدود ابن عرفة، المطبعة التونسية، ط ١، ١٣٥٠ هـ، ص ٤٦٦ .

- ٦٩- الرازي: الإصناف، ط ٢، دار إحياء التراث، ج ٢، ص ٢٥١، ابن مطنج، غمس الدين أبو عبد الله محمد (ت ٧٦٣ هـ) : التروع، عالم الكتب، ط ٤، ١٩٨٥، ج ٢، ص ٦٢٠.
- ٧٠- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (٤٥٦هـ-): المحلى، بالآثار، دار الفكر، ج ٦، ص ١٠٥.
- ٧١- سورة البقرة، آية ٢٨٠.
- ٧٢- القرطبي: فقه الزكاة، ج ٢، ص ٨٤٩.
- ٧٣- سورة البقرة، آية ٦٠.
- ٧٤- الرازي، هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، مفسر، محدث، نحوي، لغوي، مات سنة ٥٣٨ هـ من مؤلفاته: أسس البلاغة، الكشاف. (البناي: هدية العارفين، ج ٢، ص ٤٠، ج ٤٠٣، ص ٤٠٣).
- ٧٥- الرازي، الكشاف، ج ٢، ص ١٩٨.
- ٧٦- ابن المني، هو أحمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم بن مختار بن أبي بكر، ولد سنة ٦٢٠ هـ ومات سنة ٦٨٣ هـ من مؤلفاته: البحر الكبير في بحث النفس. (كحالة: معجم المؤلفين، ج ١، ص ٢٩٩).
- ٧٧- ابن المني: الإصناف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، ج ٢، ص ١٩٨.
- ٧٨- الرازي، هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي، مفسر، فقيه، متكلم، ولد سنة ٥٦٣ هـ ومات سنة ٦٠٤ هـ من مؤلفاته: شرح الوجيز للزواي، المصنوع في علم الأصول، (كحالة: معجم المؤلفين، ج ٣، ص ٥٥٨-٥٥٩، البناي: هدية العارفين، ج ٢، ص ١٠٧-١٠٨).
- ٧٩- الرازي، محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر الشهير بخطيب الري (ت ٦٠٤ هـ) : تفسير النحر الرازي المشهور بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، ١٩٩٥، ج ٨، ص ١١٥.
- ٨٠- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة والزراعة، باب وضع الخواص، رقم الحديث ١٥٥٦، ج ١، ص ٢١٨، مطبوع مع شرحه للزوي، مؤسسة مناهل العرفان.
- ٨١- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الميعة، باب قبول المديعة، رقم الحديث ٢٥٧٦، ص ٥١٢، دار السلام، الرياض، ط ١، ١٩٩٧.
- ٨٢- اخبرنا: أي أصحابنا اخبرني، وهو المرض ودهاء الخوف إذا تطاول، وذلك إذا لم يوافقهم هواهم، واستوخموها، ويقال: اخبريت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في نعمة (ابن الأثير، مجد الدين

- بن أحمد بن سلامة القيولي، وشهاب الدين أحمد الرازي، اللقيب بموتة: حاشيتي قولني وعموتة علي شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلى، علي المنهاج، مطبعة عيسى المحلى، ج ٤، ص ٧٠.
- ٥٣- البهوتي: كشاف القناع، ج ٥، ص ٤٧٦-٤٧٨.
- ٥٤- ابن منظور: لسان العرب، مادة زكاة، ج ٦، ص ٦٥.
- ٥٥- سورة الشمس، آية ٩.
- ٥٦- سورة البقرة، آية ٢١.
- ٥٧- سورة القصص، آية ٩.
- ٥٨- سورة الأعراف، آية ١٤.
- ٥٩- سورة النجم، آية ٣٢.
- ٦٠- الموصلي: الاختيار، ج ١، ص ٩٩.
- ٦١- الآبي الأزهر، صالح عبدالمسيح: جواهر الإكليل شرح العلامة خليل في مطلب الإمام مالك، دار الفكر، ج ١، ص ١١٨.
- ٦٢- الشريفي: مفتي المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، ج ١، ص ٣٦٨.
- ٦٣- البهوتي: كشاف القناع، ج ٢، ص ١٦٦.
- ٦٤- القرطبي: فقه الزكاة، ج ١، ص ٣٧-٣٨.
- ٦٥- أشهب: هو أشهب بن عبدالمعز بن داود بن إبراهيم الحمدي المولد سنة ١٥٠ هـ، والتوفي سنة ٢٠٤ هـ من فقهاء المالكية الأوائل المشهورين، تفقه علي الإمام مالك، وانتهت إليه الرئاسة بعد ابن القاسم (ابن فرحون، برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم) ت ٧٩٩ هـ) : المنهاج للمذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ج ٢، ص ٣٠٧-٣٠٨.
- ٦٦- الخطيب: مؤلف الجليل، ج ٢، ص ٢٤٥، الدسوقي: حاشية الدسوقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦، ج ٢، ص ١٠٢.
- ٦٧- المصدر السابق.
- ٦٨- النووي: المصنوع شرح المهذب، ج ٦، ص ٢٢٣، السيد البكري، أبو بكر، المشهور بالسيد البكري ابن السيد محمد خطا الديلمي: حاشية إحياء الطالبين علي حل ألفاظ فتح المعين، دار الفكر، ج ٢، ص ١٩٣.

- ٩٩- أخرجه البيهقي في شعب الإيمان عن يزيد بن أبي زياد عن مفسم عن ابن عباس (التهوقي، أحمد ابن الحسين (ت ٤٥٨ هـ) : شعب الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠ م، ج ٣، ص ٢٧٤). وأخرجه أيضاً الطبراني في المعجم الكبير، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ج ١١، ص ٣٢٠. قال البيهقي: وفيه من لم يعرفه (البيهقي، علي بن أبي بكر البيهقي: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨ م، ج ٣، ص ١١٠).
- ١٠٠- سورة البقرة آية ٦٠.
- ١٠١- الكاساني: بدائع الصنائع ج ٢، ص ٣٩.
- ١٠٢- سورة التوبة آية ١٠٣.
- ١٠٣- الخازن، هو علي بن محمد بن إبراهيم بن عمرو، المولود في بغداد سنة (٦٧٨ هـ) والوفاتي بجليب سنة (٧٤١ هـ)، من مؤلفاته: باب التأويل في معاني التوريل. (البنبادي: مدينة المسارفين، ج ١/ ٧١٨).
- ١٠٤- الخازن، علاء الدين علي بن محمد إبراهيم البغدادي (ت ٧٤١ هـ) تفسر الخازن، دار الفكر ج ٢، ص ٢٥٩.
- ١٠٥- رضا، محمد رشيد: تفسر القرآن الكريم، الشهير بتفسر المنار، دار الفكيب ط ٢، ج ١، ص ٥٠٥.
- ٥٠٩
- ١٠٦- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم الحديث (١٣٩)، ص ٢٧٦.
- ١٠٧- أبو عبيد: الأموال ص ٤٤١.
- ١٠٨- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم الحديث ١٣٩٧، ص ٢٧٦.
- ١٠٩- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب من روى نصف صاع من قمح، رقم الحديث ١٦١٩، ج ٢، ص ١١٤، دار الفكر. قال الإمام أحمد: ليس بصحيح إنما هو مرسل يرويه معمر ابن حريز عن الزهري مرسلًا. (أحمد، المسند ج ٥، ص ٤٣٢، دار الفكر).
- ١١٠- العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق؛ عون المبود، شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠ م، ج ٥، ص ١٤.
- ١١١- النوري: المجموع ج ٦، ص ٢٢٣، روضة الطالبين، دار الفكر، ج ٢، ص ٢١٤.
- ١١٢- المدسوقي: حاشية ج ١٠٢، الأزهري جواهر الإكليل ١٣٨/١.
- ١١٣- المرادوي: الإنصاف ج ٣، ص ٢٢٤، ٢١٥، ابن مفلح: الفروع ج ٢، ص ٦٢٠.
- ١١٤- السيد البكري: حاشية إعانة الطالبين ج ٢، ص ١٩٢.

- أبو السماعات المبارك بن محمد الطوري (ت ٦٠٦ هـ) : النهاية في غريب الحديث والأثر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ١، ص ٣١٨.
- ٨٣- الذرد: القطيع من الإبل بين الثلاث إلى المشر (مونت) (ابن منظور: لسان العرب، مادة ذود، ص ٧٠).
- ٨٤- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب الدواء بأروال الإبل، رقم الحديث ٥٦٨٦، ص ١٢٢٣، وأخرجه أيضاً في كتاب الزكاة، باب استعمال إبل الصدقة وأبقاها لأبناء السبيل، رقم الحديث ١٥٠١، ص ٣٠٠.
- ٨٥- أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) : الأموال، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٤٤٠.
- ٨٦- المصدر السابق، ص ٤٤١.
- ٨٧- النوري: المجموع ج ١٦، ص ٢٢٤.
- ٨٨- ابن حم: الحلي، ج ٦، ص ١٠٦.
- ٨٩- المرادوي: الإنصاف ج ١٣، ص ٥١، ابن مفلح: الفروع ج ٢، ص ٦٢٠.
- ٩٠- الكاساني: بدائع الصنائع ج ٢، ص ٩، ابن نجيم، زين العابدين إبراهيم بن نجيم (ت ٩٧٠ هـ) البحر الرائق شرح كوكب اللائق، دار المرفعة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٣ م، ج ٢، ص ٢١٦.
- ٩١- الخطيب: مواهب الجليل ٢/ ٢٤٥، المراق، محمد بن يوسف بن أبي القاسم (ت ٨٩٧ هـ) : النراج والإكليل لمختصر خليل، مطبوع على هامش مواهب الجليل، ج ٢، ص ٣٤٥.
- ٩٢- النوري: المجموع ١/ ٢٢٣، السيد البكري: حاشية إعانة الطالبين ج ٢، ص ١٩٣.
- ٩٣- المرادوي: الإنصاف ج ٣، ص ٢١٥، ابن مفلح: الفروع ج ٢، ص ٦٢٠.
- ٩٤- أبو عبيد هو القاسم بن سلام، عدلت، حافظ، فقيه، مفرق، ولد سنة ١٥٠ هـ، رسالت سنة ٢٢٢ هـ، من مؤلفاته: الناسخ والنسخ، القراءات، غريب المصنف (كحالة: معجم المؤلفين ج ٢، ص ٦٤٢، البغدادي: هدية المارفين، ج ١، ص ٨٢٥).
- ٩٥- أبو عبيد: الأموال ص ٤٤١.
- ٩٦- سورة التوبة آية ٦٠.
- ٩٧- سورة البقرة آية ٤٣.
- ٩٨- سورة التوبة آية ١٠٤.

- ١٣٢- ابن العربي : هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله، محدث، قتيبه، أصولي، ولد بأشبيلية سنة (٤٦٨ هـ)، ومات بغلي سنة (٥٤٣ هـ)، من مؤلفاته : (المفسر في الأمراء، المواضيع من القواصم . (كحالة : معجم المؤلفين، ج ٣، ص ٤٥٦ .
- ١٣٣- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله (ت ٥٤٣ هـ) : أحكام القرآن، تحقيق البصاوي، دار المعرفة، ٢١٩٨٧، ج ٢، ص ٩٥٨-٩٥٩ .
- ١٣٤- سورة البقرة آية (٥) .
- ١٣٥- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإدارة، باب قوله صلى الله عليه وسلم : إياكم الأعمال بالنيات، رقم الحديث ١٩٠٧، مطبوع مع شرح التوروي .
- ١٣٦- الدررني، محمد فحي، نظرية التصف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١، ١٩٦٧، ص ١٠٠-١٠١ .
- ١٣٧- أبو عبيد : الأموال، ص ٧٥٠ .
- ١٣٨- شير : التمليك والمصلحة فيه وراثته، ص ٢٣٦ .
- ١٣٩- سورة النور آية ٣٣ .
- ١٤٠- ابن رجب هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد بن مسعود، المولود في بغداد سنة (٧٣٦ هـ)، التوفي سنة (٧٩٥ هـ)، محدث، حافظ، قتيبه، أصولي، من مؤلفاته : شرح الأربعين النووية، القواعد الفقهية، ذيل طبقات الحنابلة . (البيضاوي : هدية العارفين، ج ١، ص ٥٢٧-٥٢٨، كحالة : معجم المؤلفين، ج ١، ص ٧٤-٧٥) .
- ١٤١- ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ) : التواعد في الفقه الإسلامي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٠٨ .
- ١٤٢- سبق تحريجه في هامش (١٠٦) .
- ١٤٣- القرطبي : فقه الزكاة ج ٢، ص ٧٠٢ .
- ١٤٤- هذا جزء من حديث طويل أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب ما تجوز فيه المسئلة، رقم الحديث ١٦٤١، ج ٢، ص ١٢٠، ١٢٠، دار الفكر .
- ١٤٥- الشوكاني : نيل الأوطار، ج ٤، ص ٢١١ .
- ١٤٦- سبق تحريجه في هامش رقم (٨٠) .
- ١٤٧- سبق تحريجه في هامش رقم (١٤٤) .
- ١٤٨- الوطدي : الاختيار ج ١، ص ١٢٠، ١٢٠، الدوقي : حاشية الدوقي، ج ٢، ص ٢٩٠-٢٩١ .
- المجموع ج ٦، ص ٢٢٦-٢٢٧، البيهقي : كشاف القناع ج ٢، ص ٢٩٠-٢٩١ .

- ١١٥- أبو عبيد : الأموال، ص ٤٤١ .
- ١١٦- أبو عبيد : الأموال، ص ٤٤٢، ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) : المغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٢، ص ٥١٦-٥١٧ .
- ١١٧- البصاوي، هو أحمد بن علي الرازي، الحنفي، المولود سنة (٣٠٥ هـ)، والتوفي سنة (٣٧٠ هـ)، من مؤلفاته : شرح الجامع الكبير ل محمد بن الحسن، أحكام القرآن . (كحالة : معجم المؤلفين، ج ١، ص ٢٠٧) .
- ١١٨- البصاوي، أبو بكر أحمد بن علي الرازي (ت ٣٧٠ هـ) : أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، ط ١، ص ٢١٩٩٤، ج ١، ص ٥٨٣ .
- ١١٩- سورة المائدة آية ٤٥ .
- ١٢٠- سورة يوسف آية ٨٨ .
- ١٢١- البصاوي : القايب الذي لا يرعى، وإذا رعى ليس بفسل (النهاية في غريب الحديث والأثر ج ٢، ص ١٠٠) .
- ١٢٢- أبو عبيد : الأموال، ص ٤٤١ .
- ١٢٣- شير، محمد عثمان : التمليك والمصلحة فيه وراثته، بحث منشور في مجلة أبحاث وأعمال التسعة الثالثة لتقريب الزكاة المعاصرة، ١٩٩٢، دولة الكويت، ص ٢٢٥ .
- ١٢٤- ابن القيم : الإيضاح ج ٢، ص ١٩٨ .
- ١٢٥- انظر هامش (٩١) .
- ١٢٦- سورة القصص آية (٨) .
- ١٢٧- سورة النورة آية (٥٨) .
- ١٢٨- الإصفيهاني : هو الحسين بن محمد بن معقل الإمام أبو القاسم المعروف بالريظي، التوفي سنة (٥٠٠ هـ)، من مؤلفاته : الدرر في أحكام الشريعة، المعاني الاكبر . (البيضاوي : هدية العارفين، ج ١، ص ٢١١) .
- ١٢٩- شير : التمليك والمصلحة فيه، ص ٢٢٦ .
- ١٣٠- المصدر السابق .
- ١٣١- المصدر السابق .

- ١٤٩- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ما يذكر في الصدقة للفقير - صلى الله عليه وسلم وآله -، ص ٢٩٧، رقم الحديث ١٤٩١.
- ١٥٠- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب تحريم الزكاة على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله، ص ٧، ص ١٧٧-١٧٩، رقم الحديث ١٠٧٢.
- ١٥١- المودودي: الاختيار، ج ١، ص ١٢٠، المدسوقي: حاشية، ج ٤، ص ١١٠، النووي: المجموع، ج ٦، ص ٢٢٩. كشاف القناع، ج ٢، ص ٢٩٠.
- ١٥٢- أبو عبيد: الأموال، ص ٤٤٠-٤٤١.
- ١٥٣- القرطبي: فقه الزكاة، ج ٢، ص ٨٥.
- ١٥٤- الخطيب: مواهب الجليل، ج ٢، ص ٣٤٥، المدسوقي، حاشية، ج ٢، ص ١٠٢.
- ١٥٥- المصدران السابقان.
- ١٥٦- مرغني، أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل (ت ٥٩٣هـ): الغدابة شرح بداية المبتدي، المكتب الإسلامي، ج ١، ص ١١٣.
- ١٥٧- ابن المراز: هو محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندري التبري سنة ٢٦٩ هـ تقيه مسلكي، من مؤلفاته: المرازية وأبو زمرة، محمد: الإمام مالك، دار الفكر، ص ٢٢٥-٢٢٦.
- ١٥٨- ابن العربي: أحكام القرآن، ج ٢، ص ٦٨، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج ٨، ص ١١٧.
- ١٥٩- النووي: المجموع، ج ٦، ص ٢١١.
- ١٦٠- الرادوي: الإنصاف، ج ٢، ص ٣٣٤.
- ١٦١- ابن العربي: أحكام القرآن، ج ٢، ص ٩٦٨، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج ٨، ص ١١٧.
- ١٦٢- النووي: المجموع، ج ٦، ص ٢١١.
- ١٦٣- الرادوي: الإنصاف، ج ٢، ص ٣٣٤.
- ١٦٤- رقم الحديث ٤٧٨ ص ١٠١٧.
- ١٦٥- سورة الأحزاب آية (٦).
- ١٦٦- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الدين، رقم الحديث ١٢٩٨، ص ٤٥٢.
- ١٦٧- ابن حجر: فتح الباري، ج ١٢، ص ١٠.
- ١٦٨- الراسب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت ٥٠٢هـ) المرددات في غريب القسرة، دار المعرفة، ص ٤٥٩.